

الجدور الفلسفية لدور الدولة المالي  
في الفكر الرأسمالي والموقف الإسلامي منها \*

أ. د : قصي عبود الجابري \*\* م . م هاشم عبد مناف زوين \*\*\*

---

\* بحث مستل من أطروحة دكتوراه  
\*\* عميد كلية الإدارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية  
\*\*\* تدريسي في كلية الفقه / جامعة الكوفة .

## الجذور الفلسفية لدور الدولة المالي في الفكر الرأسمالي والموقف الإسلامي منها

مستخلص البحث

تناول البحث الفلسفة العامة للرأسمالية ، قدر تعلق الأمر بما يتوقع أن يكون له تأثير على السياسة المالية العامة ، أي على السياسة المالية للحكومة ( إيراداً وإنفاقاً ) وموقف الإسلام منها . وإن لم يسع هذا البحث أن يتناول معالجات الإسلام ، فقد تبنت الرأسمالية الفلسفة المادية البحتة ، واستلزمت المادية أموراً كثيرةً منها تبني ( الفلسفة التجريبية ) وكان فتح الأبواب على مصارعها لتحقيق ( الرغبات الحرة ) هدفاً و ( فلسفة الشك ) منهجاً لمحو أي مقدمة بحسب زعمهم ، فأدت المادية والتجريبية إلى محاولة إخضاع المتغيرات كافة بما فيها المتغيرات المستقبلية للقياس لغرض التنبؤ بمساراتها كما وكيفاً واتجاهاً ، وه ذا لا يصح تعميمه على حقول ( العلوم الانسانية ) كلها ، وهي كذلك استلزم ت مناهج بحث لا توصل الى اليقين ، وأدت ( الرغبات ) إلى اتباع الهوى وتضامن التشكيك مع المادية والرغبات المطلقة للتخلي عن القيم الروحية والخلقية والبعد عن الإيمان بالله تعالى وكُتِبَه ورُسُلِهِ أو ضعفه ، وضعف خشيته سبحانه وهذا المذهب التطبيقي يؤدي إلى سحق الجانب الأخلاقي وطفح الربا والإحتكار والتفكك الإجتماعي والصراعات ... وكانت بلاد المسلمين وما تزال مستوردة لهذه الفلسفة التي انعكست على السياسة المالية العامة للحكومة بإيراداتها ونفقاتها وحجز الأموال يصل الى سنة كاملة أو يدور لأكثر من سنة .. وكانت الحكومات تسلك الطرق الخطأ في تحصيل الإيرادات العامة ! من أين تأتي بها ؟ وأين تنفقها ؟ وكيف تتصرف بها ؟ ويتعاطم الظلم في مناحي الحياة ! ويتفاقم استضعاف الفقراء بألوان الحرمان !! وفي كل هذا للإسلام مواقف وقائية وعلاجية بما ينسجم والفطرة الانسانية وضمان الحياة الكريمة والرقى .

### Summary of the research

The first in the dialectic of capitalism characterization , and the second in the general philosophy of capitalism and its impact on public policy and financial position, including Islam. Capitalism has adopted a materialist philosophy of pure, necessitated material many things including the adoption of (experimental philosophy) was to open the

doors on Massaraha to achieve (desires free) goal and (the philosophy of the doubt) approach to erase any introduction, according to the claim, and the physical and experimental Voldt to attempt to subdue variables all including future changes to the measure for the purpose of predicting Bmsaradtha quality and quantity and direction, and this is not true in all fields (humanities) and necessitated the search methods do not reach a certainty...

The governments are going the wrong roads in public revenue collection where it comes from, and where to spend and how they behave, and the growing injustice in the walks of life, and is aggravated by poor people's vulnerability colors of deprivation in all of this for Islam and preventive and remedial positions in line with the instinct humanity and ensure a life of dignity and prosperity .

## مقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لله ربَّ العالمين والصلاةُ والسلامُ على سيد المرسلين وآله الغرِّ الميامين الأكرمين  
وبعدُ

تساهم متبنيات المجتمع الفكرية ومن ورائها أرضيتها الفلسفية في تحديد التوجهات  
الفردية والإجتماعية له ضمن نسقٍ يحدِّد (شاكلته) على المستويين الجزئي والكلي ﴿ قُلْ

كُلُّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ فَرُكُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَى سَبِيلًا ﴾ الإسراء / ٨٤ وتظهر أهمية الفلسفة في

أنها ترتبط بتحديد طبيعة النظام الاجتماعي والاقتصادي والمالي والسياسي ، ولها  
خطرها العظيم ؛ لأنها تؤثر على الانسانية كلها ، فلقد اضطربت طائفة من الفلسفات  
الرأسمالية الغربية في مجالات عدة ؛ فألقت بردائها على فلسفة الدولة ودورها المالي  
والمجتمع والفرد لتجر الى لون من الحي اة أقل ما يوصف به هو الاضطراب  
فأضطربت السياسات المالية تبعا لذلك . وفيما يأتي فرضية البحث ومشكلته وهدفه  
واهميته :

## فرضية البحث

يفترض البحث وجود اختلافات جوهرية وتفصيلية بين فلسفتي الرأسمالية والإسلام مما انعكس  
على أصل دور الدولة المالي وطبيعة السياسة المالية في كلٍّ منهما .

## مشكلة البحث

صارت السياسات المالية تخلق المشاكل وتزيد من حدتها و تساهم في خلق الجديد منها ؛ وبقيت البلاد المتخلفة إقتصاديا تنوء بتخلفها ؛ والبلاد ( المتقدمة إقتصاديا ) تعاني من تباطؤ معدلات النمو الإقتصادي فلم يتجاوز فيها ١.٨ % مع موجات اللإستقرار والهزات والازمات العنيفة التي تعصف بالأفراد والمؤسسات والدول ... إلى جانب سوء توزيع الدخول والثروات و الغنى الفاحش والفقير المدقع مع ما يزيد عن ٢٠٠ مليون عاطل في العالم ؛ ومهما تعددت العوامل المؤثرة في تبني سياسة مالية ما ، فإن للفلسفة التي تتبناها السلطة والمجتمع دور رئيس في تركيب السياسة المالية ، فالسياسة المالية الرأسمالية عملت بموجب ( إتساق مذهبى داخلى ) توالى النظريات المفسرة لعمل الاقتصاد لتعدل اللاحقة ما قصرت أو أخفقت به السابقة ... حتى إذا تربعت إحداها على عرش التنظير لزمانها إصطبغت بدهان ... ولا تلهث الا أن ينكشف اخفاقها وعجزها ولكن بعد تحمل نتائجها كافة .

## هدف البحث :

هدف البحث فيما هدف إليه إلى عرض الأصول الفلسفية للرأسمالية والتي سيكون لها في سياستها المالية العامة نظرية وتطبيقاً ما يتسق مع تلك الأصول أو الجذور ، وهذا يفيد في تهيئة خلفية فكرية يمكن مقارنتها مع نظيرها الإسلامي بالاستعانة بالقرآن العظيم والسنن الشريفة من جهة ، وكذلك إمكانية مقارنتها مع ما موجود لدى حكام المسلمين من جهة ثانية ؛ مما يهيء أرضية للكشف عن مدى الانسجام أو التباين بين جهتي المقارنة ؛ وضرورة تعزيز المعرفة التنظيرية في حقل مهم ملئ بالتناقضات وبعد مزيد من التفكر . ولاشك أن تحديد أي من السياسات المالية من نسجمة مع القرآن والسنة الشريفة يتيح إمكانية إستمداد الفكر الإسلامي في المالية العامة من ينابيعه الأولى الصافية ، بما يلبي جانباً مهماً من طموح المسلمين وحقهم .

## أهمية البحث

١ - أهمية البحث بحكم موضوعه الذي يطال دور الدولة في تحقيق العدالة الإجتماعية و التأثير على درجة الرفاهية ومستويات معيشة المواطنين ، وكيف تحصل السلطات العامة رضاهم ، وتقلل التفاوت في مستويات الدخول والثروات ومعالجة مشكلة الفقر كون السياسة المالية موجهاً للإقتصاد الوطني ومؤثراً مهماً على ال فعاليات الاقتصادية الكلية والجزئية ...

٢- تتعزز أهمية البحث بانطلاقه من أجواء التحدي الفكري وضرورة المواجهة الفكرية له ، تحدٍ تترس بقوى المال و امسك بتلابيب عقول و ارتدى أزهى لباس حتى أغرى

ببهرج للرخاء أجوف ، وعصفت عواصفه في بحر لحي فيه ظلمات الدم المستباح  
والمال المستباح . وجاء البحث في خمسة مطالب تضمنت أهم الفلسفات الرأسمالية ذات  
العلاقة بموضوع البحث ، ويلي كل مطلب الموقف الاسلامي منها . والمطالب هي :

## المطلب الاول - فلسفة الوجود والأخلاق

لا شك أن الفلاسفة المؤمنين بالله تعالى هم الأغلبية ، لكن الملحدون على قلتهم  
لهم تأثيرهم إذا كان لآرائهم انعكاسات على طبيعة المجتمع والدولة ، سيما إذا تأثر بها  
ذووا الأطماع والأهواء والمصالح والحكام والمشرعون ... وكان لفلسفة الوجود أثرها  
على كيان الانسان وفلسفته وأخلاقه ، وبيان ذلك على النحو الآتي :

قال شوبنهاور ( ت ١٨٦٠ م ) ، منكر الوجود الالهي : ( أنا وحدي الموجود ، ولا  
شيء يوجد عداي ... ) كما قال ، منكر الثواب والعقاب متطاولا : ( يُقال أن السماء  
تحاسبنا بعد الموت على ما فعلنا في الحياة الدنيا ... وأنا أظن أنه بإمكاننا أن نحاسبها  
أولا عن ( المزحة الثقيلة ) للوجود الذي فرض علينا ، من دون أن نعلم لماذا ؟ وإلى أي  
هدف ؟ وكان شديد التشاؤم ، فقد عاش الدمار الهائل والترويع الشامل لحرب نابليون مع  
أعدائه وحياة الفوضى والفقر والبؤس والتوتر والإضطراب النفسي والفكري ، واستبد  
بالناس اليأس ، وعندها تخلى عدد من ( الطبقة العليا ) عن إيمانهم (١) . وقرر شوبنهاور  
أنّ ( الحُب سبب أكبر المصائب التي حدثت في العالم وأكثرها ، فهو منشأ البغض  
والحروب والغيرة والخيانة والخجل والجنون ... ) (٢) والحياة عنده ( شرٌّ كلّها وصراع  
بين الهزيمة والنصر .. وعلة هذا الشر إرادة الحياة ، وعلاجها بموت كلّ غريزة جنسية  
وعندها يتحقق العقل الخالص ، وبعدها تكون الحياة حُلماً ، من يستيقظ منه يجد العدم  
... ويرى أنّ الأخلاق تقوم على أسس فطرية ، وأنّ الأخلاق خمس كفايات للسلوك  
الإنساني ، هي : الغضاضة والأنانية والعدالة والإحسان والزهد . واختيار الناس لأحد  
هذه الأنماط يعود الى أسباب كثيرة ، فكم من إنسان يحتاج العدالة خوفاً من القانون ، أو  
الإحسان من أجل اكتساب شهرة في الفضيلة ... هاديات سلوكهم ، فإنهم يتصرفون بدافع  
الأنانية والإهتمام بالذات ) (٣) إنّ المقدمات التي ذكرها في تفسير الأخلاق ، وإن كان  
بعضها صحيحا في سلوك بعض الناس ، ولكن لم يكن استنباطه منها موقفاً البتة ، ووقع  
بالخطأ لأنه اعتمد على عقله وحده ، الذي لم يكن عقلاً فطرياً سليماً ، ولم يلجأ إلى ركن  
وثيق ينيّر له ما اظلم من فكره وحياته بل انطلقت آراؤه من تحت ظلال شخصيته  
التشاؤمية التي قولبتها له بيئته الأسرية التي عاشت التفكك التام والعواقب المخزية

تراوحت بين الانتحار والجنون والتهتك (٤). وما عاشه من تنافس التجار ومضارباتهم واندفاع الناس وراء مصالحهم وأنانيتهم ضمن ما جُبلَ عليه المجتمع ع الأوربي ، والظروف المجتمعية والسياسية والحربية المضطرب حتى قال الناس انتصر الشيطان . وأما نيتشة ( ت ١٩٠٠ م ) تلميذ شوبنهاور ، فذهب إلى أبعد من أستاذه فلا تتشكل الحياة عنده إلا من الإستلاب والأذى ، وسيطرة ما هو خارجي وغير فعّال ، وكان لهذا الفكر أثره على السياسة المالية عاجلاً أو آجلاً ، برفضه قبول شيء أسمه التضحية من أجل الآخرين . ولم يضحى من أجلهم ؟ والآخرين في صراع معه !! بل كره نيتشة حتى مصطلحي الانسانية والتضحية ، فكان الإزراء بلمساكين خُلُقاً وسجيةً ، وما الأخلاق ( الصحيحة ) عنده إلا إرادة القوة التي تكلم عنها أستاذه ، أي الرغبة في الاستملاك وتحقيق الذات والأنانية في أعلى درجاتها ، وهذه الأفكار وإن كانت مستمدة من ( إلهام أمراء النهضة ) الذين ألهموا الكثيرين كمثال ميكافلي ، إلا أنها صبت زيتاً في جذوة ( الأفكار غير السوية ) ، وقد جادل من جادل بأن ( طغيان النهضة ) عزز الفردانية المتطرفة ، ليس عند الحكام الطغاة فقط بل عند طبقات الناس كافة بمختلف مهنتهم ووظائفهم (٥). ثم لتتخذ الفردانية صورة الرأي المجتمعي شكلاً ، وإرادة الحكام مضموناً ، ولا يتسنى الوصول للحكم إلا لأرباب المال أو من يسيرونه لخدمتهم . فمن دارون والصراع من أجل البقاء في صراع ( طبيعي ) وتلميذه هربرت سبنسر والأغنياء هم نتاج الانتخاب الطبيعي للعملية الدارونية فليحسوا بتفوقهم البيولوجي ولينؤا عن مساعدة الفقراء وليترفوا عن أي مشاعر آتجاههم (٦) ، وعزز مالثس هذ الرأي بوصفه المجتمع الذي يرفض تقديم الإحسان أو الاعانات الى الأسر التي لا تدبر وسائل معيشتها بأنه العلاج الوحيد ذو الصبغة الانسانية من حيث نتائجه النهائية (٧) ، الى هيجل والصراع الفكري الى ماركس والصراع الطبقي الاقتصادي الى فوويد والتسلط والسيطرة ، ليقول : ( إن الدوافع المحركة لعملية التنازع والتصارع ، إنما ترجع الى غريزة حب التسلط والسيطرة ، وكذلك إلى الدافع نحو الانتقام والتوسع والمخاطرة . واستنادا الى ذلك ، رأى : أن الصراعات والحروب إنما تمثل فرصة مثلى لإرضاء مثل هذه الدوافع والنزعات الكامنة في أعماق الطبيعة الانسانية ذاتها ) (٨) الى ( المدرسة الواقعية ) وصراع الحضارات الاستراتيجية ... الذي لم يتردد في تشويه الحقائق وطمسها حتى قال نيتشة : ( هل تعتقد أننا نريد الحقيقة ؟ لماذا لا نفضل الكذب ، وعدم اليقين ، وحتى الجهل بدلاً من ها !؟ خاصة وأن لدى معظم الناس رغبة غريزية لما هو سطحي ) (٩) .

وهكذا قرر منكرو الخالق سبحانه وتعالى ومنكرو الاديان بأن ينأى الأغنياء عن مساعدة الفقراء ، وإنما الانسانية في رفض الاحسان الى الاسر التي لا تدبر نفسها .  
**الموقف الإسلامي :** لقد سبق القرآن الحكيم في الإشارة الى هذا التلازم بين مكذبي الدين والنأي عن مساعدة الفقراء والحض على إطعامهم :

﴿ أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالْدينِ \* فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ اليَسِيمَ \* وَلَا يُحِضُّ عَلَيْهِمْ طَعَامَ الْمِسْكِينِ ﴾ الماعون / ١ - ٣

وذكر سلمان المحمدي وصية لرسول الله صلى الله عليه وآله ، يوصيه فيها بست خصال لا يدعون على كل حال ، ومنها حب الفقراء والذنو منهم (١٠) وروي عن احد الأئمة عليه السلام ، قوله : ( ... من أشرب قلبه حب الدنيا إتاط \* قلبه منها بأربع : شغل لا ينفك عنه ، وأمل لا يبلغ منتهاه ، وحرص لا يدرك مده ، وهم لا يعرف انقضاءه ) (١١) ﴿ أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ الْهَوَاَ هَوَاهُ فَأَفَاتَتْ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكَيْلًا \* ﴾

﴿ أَمْ تَحْسَبُ أَنْ أَكْثَرُهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْلَمُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا ﴾ الفرقان / ٤٣ - ٤٤

### ويمكن بيان تأثير اتباع الهوى على النحو الآتي :

بموجب القرآن الكريم من يتبع الهوى يسلبه الله سمعه وبصره وقلبه ، وينقلب لا يملك من أمره شيئاً ؛ لأنه اتخذ إلهه هواه ، وهو غاية للإنقياد للهوى ، قال تعالى :

﴿ أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ الْهَوَاَ وَاضْلَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلِمَ وَحَمَّ عَلَيْهِ سَمْعَهُ وَقَلْبَهُ وَجَعَلَ عَلَيْهِ بَصْرَهُ غِشَاوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾

﴿ الجاثية / ٢٣ . ﴿ وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا فَانْسَلَخَ مِنْهَا فَاتَّبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْغَاوِينَ \* ﴾ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا

وَلَكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلَ عَلَيْهِ يَلْهَثُ أَوْ تَرَكَهْ يَلْهَثُ ذَلِكَ مِثْلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَاقْ صُصِ

الْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ الأعراف / ١٧٥ - ١٧٦ ( ومعنى الإنسلاخ عن آيات الله تعالى هو

الإنسلاخ عن وعي آيات الله ومعرفتها ، والإنسلاخ عن الحكمة والمعرفة والبصيرة والإنسلاخ في مقابل الإلتصاق بمعنى اليبونة الكاملة بين الشيين ، وهؤلاء الناس الذين يحكمون شهواتهم وأهواءهم على أنفسهم تنقطع علاقتهم بالوعي والبصيرة بآيات الله انقطاعاً كاملاً وترفض أواني نفوسهم العلم والحكمة ، كما ترفض المعدة المريضة الطعام الشهوي اللذيذ ) وينتج عن اتباع الهوى : الظلم ، والركون الى الدنيا ، واستحواذ الشيطان ، والغواية والضلال والحرص والجشع . ولهذا جعل أمير المؤمنين الموقف من الشهوة مفرقاً بين معادلتين ، في قوله : ( لن يستكمل العبد حقيقة الإيمان حتى يؤثر دينه على شهوته ، ولن يهلك حتى يؤثر شهوته على دينه ) (١٢) ومن صور اتباع الهوى أن يضع العالم علمه في خدمة الطاغوت (١٣) بينما ( ... أخذ الله على العلماء أن لا يُقاروا على كِطَّة

ظالم ، ولا سَغَبٍ مظلومٍ .. ( ١٤ ) .. وجاء في الحديث القدسي ، يقول الله تعالى : ( وعزَّي وجلالي وعظمتي ، وكبريائي وعلوي ، وارتفاع مكاني ، لا يُؤثرُ عبدٌ هَواهُ على هَواي إلا شئتُ عليه أمره ، ولبستُ عليه دُنياهُ ، وشغلتُ قلبه بها ، ولم أوتِه منها إلا ما قدرْتُ له ) ( ١٥ ) . ويظهر في هذا الحديث ثلاث عقوبات ، هي : أ - يشتت أمرهم . ب - يُلبس عليهم دنياهم ( وهو ابرازها بظاهرٍ مغرٍ ، ليس هو بحقيقة الدنيا ) . ج - يشغل قلوبهم بالدنيا ( ١٦ ) فيعصي الله تعالى ، وتطاع الغرائز ، ومن أبرز صورهِ أن يقع المرء تحت غريزة حب المال ، ويظلم من أجل المال ، ويلتمسه من مواردٍ مُذلةٍ ... وتأتي خطورة اتباع الهوى من أن مصير الإنسان يقرره الصراع بين العقل والهوى إما الى السعادة أو الشقاء ، الى التقوى أو الفجور ، والناس الى صنفين : متقين وفاسقين ( ١٧ ) ... إذن لا يقود اتباع الأهواء والرغبات في معصية الله تعالى إلى السعادة والرفاهية ، بل ينتهي الى الظلم ، وهو الظلام والتعاسة والشقاوة ، حتى صار الظلم - بموجب القرآن الحكيم - دليلاً على اتباع الأهواء :

﴿ بَلِ اتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَهْوَاءَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ فَمَنْ يَهْدِي مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ ﴾ الروم / ٢٩

والظلم عند الحكام سببه القوة المتجردة عن الأخلاق ، والتي تؤول إلى الطغيان والجبروت ، مشفوعة بأبهة الملك ومزدحمة بوسائل الترف المادي ، لكن الله تعالى لهم بالمرصاد يأخذهم أخذَ عزيزٍ مقتدرٍ حتى لو دانته لهم الدول وامتلكوا ناصية التكنولوجيا والألكترون : ﴿ ... وَدَمَرْنَا مَا كَانِ يَصْنَعُونَ فَرَعُونَ وَقَوْمُهُ وَمَا كَانُوا يَعْرِشُونَ ﴾ الاعراف / ١٣٧ ولنختم فلسفة الوجود لنتبين تأثير الإيمان بالله وعدمه ، أما الإيمان الحقيقي المخالط للحم الإنسان ودمه ، وظاهره وباطنه ، يجعل المرء متقياً لله تعالى لا يتجاوز على الحقوق ظالماً ، بل ملتزماً السلوك الصحيح لامسرفاً ولا مبدراً ولا مقترراً ، ولا مفرطاً ولا مفرطاً . وأما عدم الإيمان بالله تعالى ، فمن خطورته أن يصبح المال غاية ، ويكتسب قيمة ذاتية ، يضعفُ الدين أو يعدمه ، فينقلب المال إلى مادة للشهوات ، وسبباً للهيم والتعب ، للمنافسة والحروب ، ومحلاً لهما ... وينتشر الخوف والفقر والجهل والمرض والموت ، ويتضح نتائج عدم الإيمان من خلال المتواليات المنطقية للإمام الرضا عليه السلام : ( الإقرار بالله ورسوله وحجته وبما جاء من عند الله لعللٍ كثيرة ، منها أن مَنْ لَمْ يَقْرُ بِاللَّهِ لَمْ يَتَجَنَّبْ مَعْاصِيَهُ ، ولم ينته عن ارتكاب الكبائر ولم يراقب أحداً فيما يشتهي ويستلذ من الفساد والظلم ، وإذا فعل الناس هذه الأشياء ، وأرتكب كلُّ إنسانٍ ما يشتهي وبهواه من غير مراقبةٍ لأحدٍ كان في ذلك فساد الخلق أجمعين ، ووثوب بعضهم على بعض



، فغصبوا الفروجَ والأموالَ وأباحوا الدماءَ والسبيَ وقتلَ بعضهم بعضاً من غير حقٍ ولا جرمٍ فيكون في ذلك خرابَ الدنيا وهلاكَ الخلقِ وفسادَ الحرثِ والنسلِ (١٨) .  
وهذا ما حدث فعلاً عند غير المسلمين وعند المسلمين ( فقد كان بديهيّاً متعارفاً عبادة الأشخاص وخلفاء الجور في مظهرٍ من مظاهر الإشراف الجماعي المنتشر ، ذلك ما يصوره واقع الأحداث والإعلام الرسمي ، فالحاكم ظل الله في الأرض ، والقاضي بأمر الله بين الناس ، والمفروض على الأمة بقدرٍ من الله ، وعليها أن تتقبّل ذلك ، فلا مغيّر ولا مبدّل لأمر الله فيما يزعمون ، بهذا الحقل المشوّه لعقيدة الأمة ، وتراث الإسلام ... (١٩) ، وهذا ما ستقف الأطروحة على أثره في السياسة المالية .

### المطلب الثاني - فلسفة المصلحة المادية الخاصة

طبعت الفلسفة الرأسمالية بسمّة ماديةٍ حسيةٍ محضيةٍ ، وأظن أن أصول الاتجاه المادي تعود الى فلاسفة يونانيين غير مشهورين كثيراً من رجال القرن السابع قبل الميلاد ، والى أبيقور Epicurus ( ت ٢٧٠ ق.م ) والذي أتهم بالإنهماك بالشهوات (٢٠) الذي تنسب إليه فكرة العود الاجتماعي وفكرة اللذة والألم أو السعادة والشقاء ويقرر هذا الاتجاه التفسير المادي للحياة ، وليس للإنسان الا حياته المادية الخاصة ، وله حرية التصرف المطلقة في هذه الحياة ولا كسب له الا المنفعة واللذة التي توفرها المادة وحب الذات هي ثالث ثلاثة ، إذ بنى عليها الرأسماليون بنيانهم (٢١) . ويرى مؤيدو أبيقور أنه في ظل هذه الافكار أمكن تفكيك نظم القرون الوسطى كافة (٢٢). وبلغ الهوس بالمادية حتى قال توماس هوبز : لا يوجد في العالم سوى المحسوسات (٢٣) ؛ لكن هذا الاتجاه ( لم يبن على فلسفة مادية ذات دراسة مفصلة ، فالحياة في الجو الاجتماعي العام – لهذا النظام – فصلت عن كل علاقة خارج حدود المادة والمنفعة ) رغم وجود مدارس للفلسفة المادية وأنصارها ؛ وانما كان الاقبال على النزعة المادية ، وترسخها لديهم متأثراً بالعقلية التجريبية التي انتشرت مع نشأة الرأسمالية الصناعية والتطورات العلمية

المدهشة آنذاك ، وبروح الشك والتبليد الفكري الذي أحدثه انقلاب الرأي في أفكار كانت تعد مسلّمات ، وإن لم تقم على دليل عقلي أو فلسفي ، كالايمان بأن الارض مركز العالم ، وبروح التمرد والسخط على كنيسةٍ ودينٍ كانا يجمدان الافكار والعقول وجعل رجال الكنيسة من أسم الدين غطاءً لمأرب يرفضها الدين والفطرة السليمان ، و صاروا

يتملقون للظلم و الجبروت و ينتصرون للفساد الاجتماعي في كل معركة يخوضها مع الضعفاء و المضطهدين (٢٤) .

حصرت الفلسفة الغربية العلاقات الاجتماعية بالمصلحة أو المنفعة ، وحصرت المنفعة بالمنفعة المادية أو الثروة ، على أساس أن الثروة مقياس نفعي ضروري ، وتطبيقا لهذه الفلسفة حصرت الثروة العالمية بيد الرأسماليين ، فأمسى ٨٠% منها بيدها وهي فئة لا يتجاوز عددها ٥% من مجموع سكان الأرض ، الثروة و صفة لذائذ الحياة على أبواب أصحابها أولي القوة ، وليس للطبقة السفلى الا الحرمان .

**الموقف الإسلامي :** ويرى تلازم الظلم وإتباع المال ، قال تعالى :

﴿ وَكَانَ لَهُ نَمِرٌ قَالًا لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا \* وَدَخَلَ جَنَّتَهُ وَهُوَ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ قَالَ مَا أَظُنُّ

أُرْتَبِدَ هَذِهِ أَبَدًا \* وَمَا أَظُنُّ السَّاعَةَ قَائِمَةً وَلَئِن رُّدِّدْتُ إِلَى رَبِّي لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِنْهَا مُنْقَلَبًا ﴾ الكهف / ٣٤ - ٣٦

( ... والمال يعسوبُ الظلمة ... ) (٢٥) و ( ... والمال يعسوبُ الفجَّارِ ) (٢٦) يتبعونه كما تتبَّع ذكور النحل يعسوبها ، وهي مَلَلَةٌ خلية النحل ، والظالمون جرتهم أهواءهم فعزفوا عن الدين القيم ، في جاهلية ( عصر التنوير وما بعده ) قال تعالى : ﴿ بَلِ اتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَهْوَاءَهُمْ

بَغَيْرِ عِلْمٍ فَمَنْ يَهْدِي مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ ﴾ الروم / ٢٩ ولم تنزل الطبقة العليا تتنافس مع

بعضها ثم آل إلى صراع مستمر ، ثم تطور الى صراع كياني مخيف وصل الى الاستعمار وقتل الشعوب ونهب الثروات (٢٧) وما إن تفرد بمتع الحياة المادية النزر اليسير حتى سلب حق الحياة من الأكثرين ، وهم السواد الأعظم ، وأثار هذا الوضع

الردائل الخُفِيَّة في الطبقتين ، كلٌ يعمل على شاكته ، لا يبقي ولا يذر ، ويستمر الصراع بين الغني والفقير ، والمنعم والمحروم ، ثم تطورت الى سيطرة عولمية سياسية ومالية وفكرية ...

﴿ ظَهَرَ الْفُسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ \* قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلُ كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُشْرِكِينَ \* فَأَقَمَ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَبِيمِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمَ لَا مَرَدَ لَهُ مِنْ

اللَّهُ يُؤَمِّدُ يَصَدِّعُونَ ﴿٤١﴾ الروم / ٤١ - ٤٣      وضمن مسار الكسب الحرام - وعلى مستوى الفرد

والدولة - ينحصر إنفاقه ، أي متلازمة الحرمة في طريقي الكسب والإنفاق ، بدليل قول

أمير المؤمنين عليه السلام : ( مَنْ يَكْتَسِبُ مَالًا مِنْ غَيْرِ حِلِّهِ يَصْرَفُهُ فِي غَيْرِ حَقِّهِ ) (٢٨) ،  
ومن أعظم أسباب هذا الكسب هو عبودية المال أو الشرك به ، وانغلاق باب الإنفاق  
وانفتاح باب الرياء ، انغلاق باب الزكوات وانفتاح باب الربا في أموال الناس ،  
والحديث النبوي الشريف الآتي : يبين أهمية معتقد الإنسان من ناحية فلسفة الوجود  
وموقف الإنسان مع الآخرين ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله : ( خصلتان ليس  
فوقهما من الخير شيء : الإيمان بالله والنفع لعباد الله ، وخصلتان ليس فوقهما من الشر شيء  
: الإشراف بالله والضرب لعباد الله ) (٢٩) .

وقد فسّر هذا الحديث ما آلت إليه الأجواء الفكرية والتطبيقية لفلسفتي الوجود المنكرة  
لله سبحانه وتعالى وفلسفة المصلحة ( الخاصة ) المادية ..... فإن من لا يؤمن بالله  
تعالى لا يؤمن بالمعاد ، ومن لا يؤمن بالمعاد لا يتقيد بضوابط إذا تصور أنها تتعارض  
ومصلحته ، ولذلك ( قيل : اثنان يستحقان البعد : من لا يؤمن بالمعاد ، ومن لا يضبط نفسه  
عن المحارم ) ، وأين ذلك من فلسفة اسلامية ترى أن ( المروءة شيان : الإنصاف والتفضل ؟ ) (٣٠)  
ومن جهة أخرى يستنكر الإسلام المبالغة في حب المال ﴿... وَتُجِبُونَ الْمَالَ حَبًّا جَمًّا﴾ الفجر / ٢٠

لأن ( حب المال يوهن الدين ويفسد اليقين ) (٣١) بما يحصل على حساب الشريعة وبما  
يؤدي إلى تفضيله على فعل الخير والسعي إليه على أمل أن يكون المال حافظاً للإنسان  
أكبر من أمله بالله تعالى ، أو إلى عبودية المال ، بل يزري الاسلام بخزان المال  
فلتعرض عنهم النفوس الى العلماء ، قال أمير المؤمنين عليه السلام : ( .. هلك خزان المال  
وهم أحياء والعلماء باقون ما بقي الدهر ... ) (٣٢) ولكن ليس كل المفكرين المسلمين  
يلتزمون بهذا الخط ، فقد تترس كثيرون كإبن خلدون بما يصفونه الموضوعية

والواقعية في الطرح والبحث والتي تمثلت عنده بالمادية التي ظهرت في مواضيع شتى  
من مقدمته (٣٣) . والمنفعة - وحدها - عند فلسفة المصلحة المادية سبب للأنشطة  
الاقتصادية كلها ، فقد استوحى مفكروها تطبيقات بموجبها ، مثلاً : قالت نظرية المنفعة  
في الضريبة BENEFIT THEORY OF TAXATION بتوزيع الأعباء الضريبية على  
أفراد المجتمع بما يعادل المنافع التي يكتسبها كل فرد من خدمات الحكومة (٣٤) ، في  
تفصيل سيأتي بيانه في محله وأرتبط بالمنفعة مبدأ اللذة والألم ومفاده أن الفرد دائماً  
يسعى الى الحصول على أكبر قسط من اللذة pleasure مقابل أقل قسط من الألم

pain ويقارن بينهما ليتخذ قراره ، وقد ذكر هذه الفكرة الفيلسوف جرمني بنثام ( ت ١٨٣٢ م ) فالضرائب أعباء على دافعيها ومكاسب للمستفيدين منها ، وجعلت فلسفته أن يكون من المغالين في الدعوة الى الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة ، لأن الفرد قادر على معرفة ما يضره وما ي نفعه فيتصرف وفقا لمصلحته في ذلك ، ولكنه دعا الى تحسين المستوى الصحي ونشر الثقافة وإعانة الفقراء وغيرها لتطوير كفاءة الفرد ... ودعا الى توزيع الدخل الكلي بين الأفراد توزيعا واسعا لكي يحصل أكبر عدد من الأفراد على أكبر قدر من السعادة (٣٥) . ومن أبرز تجليات المصلحة ، هو ظهورها في قوى الضغط والتجاذب السياسي . وصار الرجال بالأموال وليس العكس . وكان من أبرز تجليات فلسفة المصلحة المادية الخاصة في السياسة المالية العامة ما ظهر عند الرأسمالية الصناعية أن آل الفكر الكلاسيكي إلى التأكيد على تحجيم دور الدولة واقتصارها على بعض الأمور الضرورية وإشباع الحاجات العامة التي لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها ( كالدفاع والأمن والعدالة وبعض المرافق العامة وموشحا بله موقف الانساني ( لمالٲس ) من عدم الاحسان الى الفقراء )؟! ( وأن الإلتزام الوحيد على الطبقات العليا من المجتمع ينحصر في تعريف الناس بالموقف الحقيقي ( ٣٦) وقصد به الانفاق على الترويج للرأسمالية الى درجة أن يقرر مالٲوس الاصرار على منع تدخل الدولة ، والتوقف عن ما عرف ( بقانون الفقراء ونظام الصدقات ( البريطاني لعام ١٧٩٥ م والذي ينص على تحديد الحد الأدنى اللازم للمعيشة ، وحق حصول من لم يتمكن من العمل على مساعدة مالية ، وما على الفقراء الا انتظار أن ينقص عددهم بالموت بعد الفقر والجوع والبؤس والمرض ... لكي تتحسن أجور العاملين عند تساوي عرض العمل مع عرضه ، بموجب القانون الحديدي للأجور وإبان هذه المعاناة تنتعش مصالح الرأسماليين ، لرخص الأجور فليحافظوا على المعاناة ما أستطاعوا !!

وكثيرا ما يشاع بأن النظريات الاقتصادية الرأسمالية صحيحة في زمانها ، وهذا ليس بصحيح البتة ، والسبب هو الحرية الفردية الم طلبة ، غير المسؤولة عن الفقراء ففي بريطانيا كانت المواد الغذائية تتعفن وتتلف في مخازنها ، ولا تباع الا بسعر إحتكاري ، وقد سجلت المنتجات الغذائية أعلى النسب في القرون : السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر (٣٧) . يؤكد سمث على تبعية العدالة الاجتماعية للحرية الاقتصادية وآلية السوق ، وأن تدخل الدولة يؤثر سلبا في ذلك ، ف لا تتحقق العدالة بتدخل الدولة وانما يمنعها ، ويتغافل سمث عن جيوش العاطلين والفقراء والمساكين ، ( ويتغافل عما

يضج به تاريخ الرأسمالية بفجائع وكوارث قل نظيرها في التاريخ ، وتناقضات فاصلة بين المصلحتين الخاصة والعامة ، وفراغ هائل احده الاستغناء عن الكيان الخلقي والروحي للمجتمع ، متوشحا بالوان من الظلم والاستهتار والطمع وال شجع ) ( ٣٨ ) .

وتجلى الاحتكار – على أقل تقدير - بما وصف بانتقال الرأسمالية من أوضاع التفتت الى أوضاع التركيز . ولكن يوجد تفسير آخر ( ذرائحة اشتراكية ) لتحجيم الانفاق العام عند الكلاسيك ، مفاده أن اهتمام الرأسماليين الصناعيين بالانتاج والانتاجية جعلهم يصنفون العمل الى عمل منتج وعمل غير منتج وحصر العمل المنتج بما يقدم من سلع مادية ، باتجاه خلق فائض يمكن أن يؤول الى زيادة ثروة الأمة ، وعليه فإن تضيق دور الدولة والذي ينحصر بمهمة الدفاع الخارجي وتولي مسؤولية الأمن الداخلي من خلال ما تقوم به أجهزة الشرطة والقضاء إضافة الى بعض الأشغال العامة للخدمات الأساسية ، ( وبما أن هذه الأعمال غير منتجة ، فإن الانفاق عليها غير منتج ، وتمثل إقتطاعا من الدخل القومي ومدخرات الأفراد وتحطيما للقيم الاقتصادية ) ( ٣٩ ) لأن أصل ثروة الأمة هو العمل شريطة أن يولد سلعا ( اقتصاية ) استبدالية .

### المطلب الثالث - مصطلحا ( التنوير ) والنسبية

ظهرت ( حركة التنوير ) وطرحت آراءها بقوة ، باحثة عن تفسيرات جديدة للعالم ، ضمن بيئة تقبل آدم سمث للإنسان بأنه حيوان قلق ( ٤٠ ) وهاجم المجتمع الغربي وعلى رأسه الفلاسفة : فولتير وروسو ( ١٧٧٨ م ) وهيوم ديناً يحجر العقول أن تنطلق والمواهب أن تستقل والألسن أن تتكلم ومؤسسات كنيسة تعبد سدنتها بأسم الله في مجتمع منكوب وسلطة توجب على الفقير أن يعطي الغني ( ٤١ ) ؛ فهاجموا الكنيسة والدولة القائمتين السيئتي السمعة ، وكان من حقهم أن يرفضوهما محذرين من الطاعة العمياء للقادة ولـ ( رجال الدين ) وعلى الانسان أن يستخدم عقله بما فيه الأفكار الدينية ، وذهبوا إلى أن العقل قادر على ادراك المعارف كافة ، ثم ( راحت التيارات الفلسفية تغرس مذاهب الشك والريب \*\* في مواطن الحق ، برفعها مقولات صحيحة ولكن تقوم بتحريف فكرتها وتزييفها منطقاً أو غاية ، إذ رأى الفيلسوف ( كانت ، ت ١٨٥٧ م ) أن الحقائق كلها غير يقينية عدا حقائق الرياضيات ( ٤٢ ) ثم ذهبت النظرية النسبية بعيدا بعد ( كانت ) لتقرر نظرية الدو النسبي وتؤكد للحقائق التي تبدو للإنسان كلها ( دون استثناء ) بسبب تأثير عقل كل فرد في عملية اكتساب الحقائق ، وما الحقيقة – عند

النسبيين – الا التي تقتضيها ظروف الادراك وشرائطه ؛ ولما كانت هذه الظروف والشرايط تختلف في الافراد والحالات المتنوعة كانت الحقيقة في كل مجال حقيقة بالنسبة الى ذلك المجال الخاص بظروفه وشرائطه ... (٤٣) إن مضمون النظرية النسبية ، كما ورد في أعلاه ، هو تعميم خاطيء ، وهو التزييف للحقيقة ، وهو الجهل بعينه الذي حذرنا منه رسول الله صلى الله عليه وآله : ( لا تجلسوا إلا عند من يدعوكم من خمس إلى خمس : من الشك إلى اليقين ... ) (٤٤) ، ووجهنا به أمير المؤمنين عليه السلام : ( لا تجعلوا علمكم جهلا ، وبقيتكم شكاً ، إذا علمتم فاعملوا ، وإذا تيقنتم فأقيدوا ) (٤٥) ومن جهة أخرى أنها تطعن في وجود عقيدة صحيحة حقة ، لأن العقيدة هي المسلمات التي تحكم سيطرتها على الانسان (٤٦) ، وهي صحيحة لا تقبل الشك ، وإذا ما وسوس للإنسان شك تزلزلت عقيدته ، ولهذا قال الامام الباقر عليه السلام : ( لا ينفع مع الشك والجحود عمل ) (٤٧) والامام الرضا عليه السلام ( لا تنقض اليقين بالشك ، ولا يدخل الشك باليقين ، ولا يخلط أحدهما بالآخر ، ولكنه ينقض الشك باليقين ، ويتم على اليقين فينبى عليه ، ولا يعتد بالشك في حالة من حالات ) (٤٨) .

لكن التنويرية المزعومة تزييف للعقل بثوب عقل متلهل ، وتزايد في اعتماد العقل فقد ذم القرآن الحكيم بشده من يهمل العقل ، وخاصة في العقائد ، قال تعالى ﴿ إِشْرَ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِي لَا يَعْقِلُونَ ﴾ الأنفال / ٢٢ وهي في حقيقتها تستبعد دور العقل أو تجرده من طريق كماله وسداده ورشده ، حالما تستبعد المدد الالهي الرسالي ، وتحسبه عبثا بما يتعارض – حتما - مع العدل الإلهي ؛ فبقيت تتخبط في الماديات وتتأى عن الروح والاخلاقيات ، وفي النظرية النسبية متاهات للسياسة المالية ، فقد ذكر أبو يوسف ، صاحب كتاب الخراج : ( لا يؤخذ من الرعية إلا بالحق ولا ينفق إلا بالحق ... ) (٤٩) . وهنا يظهر سؤال ملح : ما هو الحق الذي يتقيد به أخذاً للأموال وإنفاقاً ؟

توجد ثلاث نظريات في الفلسفة الغربية في هذا المجال ، عدت النظرية النسبية أحدهما وأما النظرية الثانية ، فقررت أن الحق هو المقبول والموهوم هو المرفوض ، وبضيف ( كانت ) الحقيقة تارة الى الفرد : فيقبلها عندما تلائم أفكاره ، ويرفضها إذا تضادت معها وبضيفها ( كانت ) تارة ثانية الى المجتمع ، فيقبلها المجتمع إذا قبلها أبنائه ، فإذا تغيرت آراؤهم الى فكرة ثانية ، تعد الأولى خاطئة والثانية صحيحة (٥٠) . وأما الثالثة ، فقررت أن الحق هو النافع ، والموهوم هو الضار ، قالت بها الفلسفة البرغماتية ، ولكن هذا الوصف غير موضوعي في العلوم الصرفة ، ويستلزم الإحاطة التامة

بالمؤثرات جميعاً الحالية والمستقبلية ، وهذا لا يتوفر غالباً على أقل تقدير ، والصحيح أن مآل الحق الى النفع ، ومآل الموهوم الى الضرر (٥١) قال تعالى : ﴿ ... كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ

الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ ﴿٥١﴾ الرعد/١٧

ويتدخل عنصر آخر ، وهو الكذب ، واستغلال نقاط ضعف الناس ، وعدم تعمقهم بالتحري عن صحة الأفكار المطروحة ، حتى ولو بغشهم وزيادة جهلهم ، قال الفيلسوف فردريك نيتشة : ( هل تعتقد اننا نريد الحقيقة ؟ لماذا لا نفضّل الكذب وعدم اليقين وحتى الجهل بدلا منها ؟ لدى معظم الناس بالأحرى رغبة غ ريزية نحو ما هو سطحي ... ) والحياة عندهم غالب أو مغلوب ، وتحكم القوي بالضعيف ليسلبه مقدراته ، ويقول نيتشة : ( تتشكل الحياة بحد ذاتها بشكل جوهرى من الإستلاب والأذى ، وسيطرة ما هو خارجي وغير فعال ) ، خاصة ، وأن الكثيرين من أمثال نيتشة قد شغلهم التفكير بش أن ( أمراء النهضة ) ، من أمثال سيزار بورجيا ، الذي ألهموه ، كما ألهموا ميكافيللي . ثم ليكونوا هؤلاء ملهمين لسواهم من حيث تدري الناس ولا تدري ، لتتعرز الأفكار المتطرفة ، بصور شتى ، كان بير كهارت قد جادل بأن طغيان النهضة عزز الفردانية المتطرفة ، ليس لدى ال طاغية فقط ، بل لدى الكاهن و الوزير والتاجر والإعلامي والروائي و الشاعر و الرفيق ... (٥٢) إذن بالإمكان تليفق مجموعة من الأفكار السطحية وتميقها وخداع الآخرين بها ، بل إذا وصلت الى درجة عالية من ( التفلسف ) تتحظى بمقبولية ، وبالإمكان تصديرها ، بعد تغليفها بعناوين جذابة ، ابتداء ( بالتنوير ) ولم تنته ( بالربيع العربي ) تناسب كل مرحلة زمنية ، وهذا الذي حصل فعلاً كما سنرى ...

وعلى العموم إنعكست هذه ( الأفكار المتطرفة ) ولو في زمن ما لاحق على توجهات منطري السياسة المالية في اتجاهات معينة ، منها : الانفاق على التعليم لكي يتقبل فلسفة الدولة ، ومنها مذهب الدولة الحارسة ، وقد فرغ من كون الدين لا شأن له بتحديد مصادر الايرادات العامة ولا بالنفقات العامة ، وأنى لهم أن يفكروا بذلك ، ولم يكن الدين يوماً عندهم حاكماً ، الا المتلبسين به ، ولم يقرؤوا دين الإسلام من منابعه الصحيحة ، ولم يصل إلى علمهم نماذج من ولاة الأمر الحقيقيين الربانيين الذين لو ثبت لهم الوسادة لكان العطاء الفكري أفضل مما هو حالياً . بل وصل إلى الناس نماذج من حكام المسلمين كان ما لدى غير المسلمين أفضل منها بكثير . وأنى لهم أن يدركوا جدوى الإيمان وحقيقته وفق المنظور الإسلامي ، الإيمان غير المنفصل عن العمل ، أنى لهم أن

يدركوا هذا التلازم والإقتران ، بموجب قوله تعالى ﴿ ذَلِكَ الَّذِي يَبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ الَّذِينَ آمَنُوا

وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا ... ﴾ الشورى / ٢٣ وقد فصل الإيمان عن

العمل حتى عند المسلمين منذ تصدى للحكم من هو ليس من أهله ، ومنذ رُوج لفكر  
المرجئة ( لا يضر مع الإيمان معصية ) .

### المطلب الرابع - الدولة ودورها والسيادة

إن الإلمام بمفهوم الدولة في المذهب الرأسمالي و عرض التطور التاريخي لدورها  
وحدود تدخلها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، يساعد على الوصول الى فهم  
السياسة المالية ( Fiscal Policy ) التي تديرها السلطة المالية في الدولة الرأسمالية ،  
وهي جزء من سلطة الدولة وتصدر عنها ، بكل عمقها الفكري والمذهبي والاقتصادي  
والسياسي ، ضمن طبيعة مهامها وسمات تدخلها ، وكيفيته ومجالاته وحدوده ... فقد  
أمتد التنظير لمفهوم الدولة إلى أجيال من التلاقح الفكري ، وتباينت الرؤى عنه وشمل  
قضايا أساسية تتعلق بتحديد ماهية الدولة وعناصرها وأصلها وطبيعة مهامها ووجوبها  
من عدمه ... ولكن لم يستطع التنظير إعطاء صورة محددة لذلك الكيان الخطير في كيان  
المجتمع والأفراد والمؤسسات ؛ وكان من الطبيعي أن ينسحب هذا اللاتحديد وهذه  
التباينات على طبيعة الدور المالي للدولة وسيادتها في الوقت الذي شهدت الفلسفة الغربية  
أفكارا مهمة عصفت بـ( فلسفة الدولة ) كان لها الصدى العالمي والأثر البالغ في طبيعة  
الدولة ودورها ... فقد مرت السلطة مرت بظروف تاريخية ، حيث كان السائد فيها أن  
الملك أو الحاكم يملك حق السيادة بمفرده ، ثم انتقلت إلى رجال الكنيسة ، فكانت سندا  
ودعما لمطامع البابا في السيطرة على السلطة ، ثم انتقلت عند الفرنسيين ليصوغوا منها  
نظرية السيادة في القرن الخامس عشر ، أثناء الصراع بين الملكية الفرنسية في العصور  
الوسطى لتحقيق استقلالها الخارجي في مواجهة الإمبراطور والبابا ولتحقيق تفوقها  
الداخلي على أمراء الإقطاع ، ومن المهم تشخيص دورها الصحيح في ضوء نتائج ما  
أسفرت عنه نظم الحكم المختلفة والخبرات المعرفية المتركمة وخاصة الجدل الفكري  
أثناء الأزمات وبعدها ... لغرض مقارنتها بالتوجهات المتعددة للمفكرين الرأسماليين أو  
أصولهم التي نهلوا منها ، وفيما يأتي ذكر نماذج من أهم أفكارهم :



١ - مكيافلي ، كان مكيافلي ( ت ١٥٢٧ م ) مقررًا ومحددًا لـ ( أمير ) ذي سلطة قوية مطلقة ويكون مستبدا ، ومتخليا ومتجردا عن الروابط الدينية والأخلاقية والقيمية ، غير مهتم بنتقيف المواطنين إذ أنه يعتبرهم جامدين هامدين . وليست الدول في رأيه أداة للوصول الى حياة طيبة وإنما هي قوة فعالة بل وحدة ديناميكية مفتونة (٥٣) . وكان لهذا التوجه تأثيره البالغ على الحكام حتى في بلاد المسلمين ، وخاصة في مسألة التخلي عن الروابط الدينية والأخلاقية والقيمية.

٢ - بودان ( ت ١٥٩٦ م ) أول من قرر فكرة السلطة القومية العليا وسيادة الدولة المطلقة والأبدية تخضع لها السلطات الأخرى داخل القطر ، ولا تخضع لأي سلطة أخرى داخله فالسلطة العليا والمطلقة للحكومة في فرض القوانين وتنفيذها ، متمتعة بسلطة القهر والقوة ومحتكرة لهما . ولا تستند هذه ( المشروعية ) الى اعتبارات القوة المادية ( الجيش والشرطة والأموال ) فقط ، بل ( تتداخل مع اعتبارات تاريخية ونفسية واجتماعية ، مع غير قليل من الأوهام وكل هذه الاعتبارات يسيّر بها النظام الاقتصادي ، وعلى رأسه السياسة المالية ومن ورائها السلطة السياسية ، ومن ورائها رجال الحل والعقد . ثم أن بودان بعد تقريره للسلطة المطلقة يقيدها بقيد ( القانون الطبيعي والقانون الدستوري وحقوق الملكية ) لتكون عندها - فقط - السلطة مقبولة وشرعية (٥٤).

٣ - جون لوك ( ت ١٧٠٤ م ) الفيلسوف الحسي التجريبي والسياسي الليبرالي ، متبنٍ لفكرة أن الإدراك يرجع كله الى الحس والتجربة ، وتؤدي أفكاره الى شك مطلق في قيمة كل معرفة انسانية لأنها أساسا ما هي الا إدراك حسي اكتسب بالتجربة الظاهرية أو الباطنية (٥٥) ورأى أن ( الناس أحرارٌ بالطبع ، ولا يجب أن يخضعوا لأي سلطة إلا بمحض إرادتهم ... والفرد بدخوله في ( الجمعية البشرية ) لا يتنازل عن تلك الحقوق ، إنما يترك للسلطة الاجتماعية حق الدفاع عن النفس ، فيتحول إلى حق العقوبة ، والحاكم وكيل الأمة التي تستطيع في كل وقت استرداد الوكالة ، إذا رأته أساء التصرف ) (٥٦) وقرر أن الوظيفة العليا للدولة هي حماية الثروة و الحرية ، ومما تسببت أفكاره فيه هو التأثير في آدم سميث وما وصف فيما بعد بدور الدولة المالي المحايد (٥٧) . وينتقد لوك بأن الحرية لوحدها لا تكفي لإنتاج الحق ، كما إن تراضي الطرفين لا تتولد عنه السلطة .

٤ - مونتيكيو ( ت ١٧٥٥ م ) ، وقال : إن على المواطن أن يدفع للدولة جزء من دخله مقابل حماية السلطة العامة له المتمثلة في تأمين النظام والعدالة دون أن يخل ذلك بالتوازن بين المصالح الشخصية والمصلحة العامة (٥٨) ، ومن صور التنازل عن

الحقوق الضريبية التي يدفعها المكلف ، ولكن مقابل الخدمات التي تحقق له نفعاً خاصاً ، والتي يحصل عليها من خدمات المرافق العامة ، وبخلافه لا يوجد مبرر لدفع الضريبة (٥٩) .

٥ - إصدار إعلان حقوق الإنسان عام ١٨٧٩م الذي نص على أن السيادة للأمة وغير قابلة للانقسام ولا يمكن التنازل عنها ، فأصبحت سلطة الحاكم مستمدة من الشعب والناس أحرار - في الحالة الطبيعية - يعتمدون على أنفسهم . ومع تطور النظم الديمقراطية ، بدأت فكرة المشروعية تظهر متعلقة بمدى قبول الأفراد لهذه السلطة أو السيادة ، أي مشفوعة بنوع من القبول العام وتطورت فكرة الرقابة السياسية والقضائية لتصرفات السلطة التنفيذية .

٦ - المجتمع المدني ودولة القانون ، وبمرور الزمن برز مصطلح المجتمع المدني ، وترتبط نظرية المجتمع المدني بالديمقراطية فلسفة وآليات ، والانتخابات وسيلة للتفويض ، والفصل بين السلطات ، والمجتمع الدستوري يطبق القوانين ويدافع عن قديسيها ، ودولة القانون تخضع كل مؤسساتها للقانون ، ومجموع هذا المركب ينتج عنه مجتمع مدني ، وتتوفر هذه سقطت نظرية الكنيسة القائلة ( بالتفويض الالهي ) ولئن قبل أن يكون الشعب وإرادته مصدر السلطات ، لكن لم تسقط معها - عملياً - أن السلطة نتاج القوة (٦٠) .

٧ - تسويق الأفكار إلى بلاد المسلمين ، هذه الأفكار الفلسفية الغربية تم تسويقها إلى البلاد الإسلامية ، وتلقفها مثقفون وساسة وأدباء وإعلاميون ، ولعبت المكاسب الهائلة ( عصر النهضة الأوروبية ) في اختراق البلاد الإسلامية وتضافرت آليات النزعة الفردية واليهود والاستعماري مولدة أعظم موجات الزخم والانطلاق تدفعها دوافع السلب والنهب والتسلط والاحتكار والربا والأنانية الفردية بمسميات الاكتشافات والابداعات والأرباح والمكاسب والضرائب والريوع ... (٦١) فمثلاً : تبني الفكرة د . سروش أفكاراً من لوك لا بوصفها نتاج ثقافة غربية لها صيرورتها ؛ وإنما بوصفها قانوناً تاريخياً عاماً للبشر ، ويرى سروش : أن الإنسان خلق ومعه حزمة من الحقوق والحريات في الأصل ليس لها محدد إلا بالقانون ، فلو لم يكن القانون من صنع الناس ورضاهم واختيارهم فلا سبيل إلى نجاحه وتطبيقه ، وهذه الحدود التي يفرضها القانون على الحريات تتم بأن يتنازل الإنسان عن حقه لصالح تنظيم الحياة الاجتماعية (٦٢) .

واتاحت فكرة سيادة الدولة للسلطة العليا الحق في التحكم في الإيرادات العامة ، وخاصة الضرائب ، والتحكم في النفقات العامة ، ويرى بودان أن الناس ( في صراعهم من أجل

البقاء ) بطبيعتهم يقاتل بعضهم بعضا بدلا من العيش في تعاون ، ولكي يتسنى لهم النجاة من الاضطراب الناجم من ذلك إذا رضوا بقيام الدولة ذات السلطان المطلق وتنازلوا لها

عن حقوقهم الطبيعية بما يشبه (عقدا اجتماعيا ) بين الطرفين وهذا أصل نظرية المنفعة والعقد الإجتماعي في تبرير الضريبة (٦٣) . وتحت رقابته . واشتروطوا ألا تتجاوز السلطة الصلاحيات الممنوحة لها من قبل الأفراد ، وإذا حصل التجاوز يكون الفرد غير ملزم بالطاعة (٦٤) ولكنه شرط غير وارد عملياً فالضرائب والغرامات تسن بقوانين لا يمكن تغييرهما الا بقانون جديد ولا يمكن ضمان التناسب العادل بين الإيرادات المستحصلة والخدمات المقدمة ، بل ربما لا يضمن الارتباط بينهما ، ومن جهة أخرى تصطدم قناعة الأفراد بإشكالية تطال المشروعية الوضعية ناجمة عن عدم إمكانية إرجاع القضايا كافة في نظامٍ وضعي إلى قواعد تتسم بالثبات والاستقرار والكفاءة والإحكام وبشكل صحيح ومستمر طالما أمكن لسلطة وضعية عليا أن تغيرها كيف تشاء وأنى شئت ولم لا ، وهي غير الشرعية الحقة التي لا يأتيها الباطل من بين يديها ، ولا من خلفها ...

### المطلب الخامس - القارونية والموقف الإسلامي منها

ما علاقة القارونية بالرأسمالية وهل تشبهها أو تتطابق معها أم تفترق عنها ، من حيث الفلسفة والأملاك والتصرف وتبريره ، والنتيجة ؟

تصور القارونية التناقض بين الحق والباطل، والعدل والغلو والاعتدال، والصراع الدائم والمتكرر بين الأغنياء والفقراء ، واختلاف فلسفة حَمَلَةُ العلم ، فكان قارون يرى نفسه خبيراً في بعض علوم عصره ، أو عالماً بوجوه المكاسب ، ويرى ألا يسمح ان ينتفع أحدُ بشئ مما بحوزته من مالٍ ولا يحقُّ أن يعطي الآخرين منه شيئاً ﴿ قَالَ إِنَّمَا أُوتِيْتُ عَلَىٰ

عِلْمٍ عِنْدِي ... ﴾ القصص / ٧٨ ومن أجل هذا بغى قارون على قومه ، وهو طلب

العلوبغير حق . ومنه قيل لولاية الجور: بغاة (٦٥) وصار مضرب المثل في الثروة ، لكنه

لم يعلم قدره الحقيقي، ولم يشكر ربّه ، كافراً بأنعم الله مفسداً في علمه ، صارفاً الناس عن أن الله تعالى هو الذي يوسع رزقه لمن يشاء من عباده ويضيق .. فأهلكه ماله ؛ وأذاقه الله تعالى من عقابه . والقارونية غير محصورة بشخص أو جهة أو حكومة بل هي مثار موعظة للأجيال أ ن تحذر لها قصة متكررة دائماً (٦٦) ، والتي توسعت واضطردت في عصر القطب الواحد ، وطغيان الفلسفة المادية على الفلسفة الإسلامية . ولكن الحقيقة شئ آخر ، غير الثروة والقيم المادية وعلومها ، يكشف عنه الموقف الاسلامي ، بقوله تعالى :

﴿ وَأَصْحَابُ الَّذِينَ تَمَنَّوْا كَانُوا بِالْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيَكَافُ اللَّهُ يَسْطُرُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ

وَيُقَدِّرُ لَوْ أَنَّكَ مِنْ اللَّهِ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا وَيَكْفُرُوا بِالْكَافِرُونَ ﴾ القصص / ٨٢

ويتمثل الموقف الإسلامي من القارونية في المنهج المقابل على لسان من يحاول رده عن هذا البغي، وإرجاعه إلى منهج قويم يرضاه الله في التصرف بهذا الثراء فلا يحرم الأثرياء ثراءهم ولا يمنعهم التمتع بما وهبهم من مالٍ ، ولكنه يفرض عليهم القصد والاعتدال وقبل ذلك يفرض عليهم مراقبة الله الذي أنعم عليهم مع مراعاة الآخرة ، قال تعالى :

﴿ ... إِذِ قَالَ لَهُ قَوْمُهُ لَا تَفْرَحْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ \* وَاتَّبَعَ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَسْ رِيبَ لَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنَ

كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَتَّبِعِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ ﴾ القصص / ٧٦ - ٧٧ .

والقارونية تتطابق مع رأسمالية اليوم كما تتطبق مع رأسمالية الأمس من حيث الفلسفة والأملك والتصرف ، واكتسابهم العلوم والمعارف والخبرات والمهارات والتقنيات ، نزوع الرأسمالية إلى جمع المال بالطرق المشروعة وغير المشروعة ، وباستغلالهم الناس وأموالهم ، ومنعهم حقوقهم ، وقتنتهم إياهم بصنوف القوة وأنواع المال ومستحدثات المشتقات المالية وبالزينة والتكبر والزيف ، وتعاضم قوتهم وعلمهم وحذقتهم ، وينبهر بهم آخرون ، ويتمنون مثل ما لهم فيرون حظهم عظيماً ، ليقلدونهم في مناهجهم ، ويرفعونهم مكاناً علياً .

## الخاتمة ونتائج البحث

يستدل من تحليل الأسس الفلسفية العامة للرأسمالية وخاصة ما انعكس منها على السياسة المالية العامة وذكر الموقف الإسلامي إزاءها بلقن تبني الفلسفة المادية واتباع الهوى والتشكيك هو عين البعد عن امتثال شريعة الله تعالى وكُنْبِهِ ورُسُلِهِ ، وضعف خشيته سبحانه أو انعدامها ، وهذا المذهب التطبيقي يؤدي إلى سحق الجانب الأخلاقي واتساع اللأخلاق على حساب الأخلاق وطفح الربا والإحتكار والتفكك الإجتماعي والصراعات واضطراب القيم ، وتنامي الطمع والجشع لإكتساب المال ، ومنع الآخرين حقوقهم التي قررها الخالق العظيم ، حتى إذا استشرى المذهب الرأسمالي إلى بلاد المسلمين وتقبلوه ، استغربوا شريعة الله الحقة ، معرضين عن الحلال ، مستسيغين الحرام ... وتعاضم الظلم ، وقست القلوب ، وتاهت العقول وحرّفت مناهج البحث العلمي وتضاءلت الروح الوطنية وندر الإخلاص وتزايدت الخيانة ، وتفشت الرشوة والغش وسائر الرذائل ... وإذا سلكت الحكومة الطرق الخطأ في تحصيل الإيرادات العامة من أين تأتي بها ، وأين تنفقها ، وكيف تتصرف بها يتعاضم الظلم في مناحي الحياة ويزداد التفاوت في توزيع الدخول والثروات ، ويتفاقم استضعاف الفقراء بألوان الحرمان والتشرد والمرض . لذلك ليس من الصحيح ما يراه البعض من إمكانية تبني نظام إسلامي يعتمد بعض التنظيرات الرأسمالية وتطبيقاتها في مجال السياسة المالية الحكومية ولا يعدم النظام الإسلامي أن يكشف عن السياسة البديلة عن المتبنيات الرأسمالية ، بعد قرون من إستغراب الإسلام عن المسلمين . والحمد لله رب العالمين وسلاماً على المرسلين .

## الهوامش

- (١) ولّ دنورانت ، قصة الفلسفة / من أفلاطون إلى جون ديوي ، حياة أعظم رجال الفلسفة في العالم ، ترجمة د . فتح الله مشعشع ، منشورات مكتبة المعارف ، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٤ م ، بيروت ، ص ٢٣٦ .
- (٢) حنا أسعد فهمي ، تاريخ الفلسفة / من أقدم عصورها إلى الآن ، تحقيق عقبة زيدان ، دار غرب - دار نور ، ٢٠٠٩ م ، دمشق ، ص ٢٨٧ .
- (٣) روجيه بول دروا ، فقه الفلسفة ، ترجمة : فاروق الحميد ، دار الفرقد ، ٢٠١٤ م ، دمشق ، ص ٢٤٦ - ٢٤٧ .
- (٤) أنظر : نايجل رودجرز وميل ثومبثون ، جنون الفلاسفة ، ترجمة متيم الضايغ ، ط ١ ، دار الحوار ، ٢٠١٥ م ، اللاذقية ، سوريا ، ص ٧١ - ٧٥ .
- (٥) المصدر نفسه ، ص ١١٥ - ١١٦ .

- (٦) جون كينيث جالبريت ، **تاريخ الفكر الاقتصادي** / الماضي صورة الحاضر ، سلسلة عالم المعرفة ، تسلسل ٢٦١ ، ترجمة أحمد بليغ ، ٢٠٠٠ م ، الكويت ، ص ١٨٠ .
- (٧) جورج سول ، **المذاهب الاقتصادية الكبرى** ، ترجمة د. راشد البراوي ، مكتبة النهضة المصرية ، ط ٢ ، ١٩٥٧ م ، القاهرة ، ص ٧٦ .
- (٨) د. منير محمود بدوي ” **مفهوم الصراع** / دراسة في الاصول النظرية للأسباب والانواع “ مجلة دراسات مستقبلية ، العدد الثالث ، ١٩٧٧ م ، مركز دراسات المستقبل ، جامعة أسيوط ، مصر ، ص ٥٥ - ٥٦ .
- (٩) نايجل رودجرز وميل ثوميثون ، المصدر السابق ، ص ١١٥ .
- (١٠) محمد بن علي بن عثمان : أبو الفتح الكراچي ( ت ٤٤٩ هـ ) ، **معادن الجواهر** ورياضة الخواطر ، تحقيق : حسين البروجردي ، مؤسسة مصادر بحار الأنوار ، منشورات مكتبة العلامة المجلسي ، ط ١ ، ١٤٣٠ هـ ، قم المقدسة ، ح ٨ / ٢٢٧ ص ١٦٢ .
- (١١) المصدر السابق ، ح ٣٠ / ١٧٧ ، ص ١٣٥ .
- (١٢) علي بن الحسين بن أبي الفتح ( الأربلي ، ت ٦٩٣ هـ ) ، **كشف الغمة في معرفة الأنمة** ، مطبعة النجف ، ١٣٥٨ هـ ، النجف الأشرف ، ج ٣ ، ص ١٤٠ .
- (١٣) أنظر : محمد مهدي الأصفى ، **الهوى في حديث أهل البيت** عليهم السلام ، ط ١ ، دار الثقليين ، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ م ، بيروت ، ص ٤٩ - ٥٥ ، ٧٠ .
- (١٤) **نهج البلاغة** ، شرح : محمد عبده ، تحقيق فائق اللبون ، ط ١ ، مؤسسة التاريخ العربي ، دار احياء التراث العربي ، ب ت ، بيروت ، ج ١ ، الخطبة الشفشفقية ، ص ٣٨ .
- (١٥) - محمد بن يعقوب ( الكليني ، ت ٣٢٩ هـ ) ، **أصول الكافي** ، موسوعة الكتب الأربعة ، منشورات مؤسسة الأعلمي ، ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م ، بيروت ، ج ٢ ، كتاب الإيمان والكفر ، باب اتباع الهوى ، ح ٢ ، ص ٥٠٥ .
- (١٦) الأصفى ، المصدر السابق ، ص ١٠٧ - ١٠٨ ، ١٢٤ .
- (١٧) المصدر نفسه ، ص ٦٧ .
- (١٨) محمد بن علي بن الحسين بن بابويه ( الصدوق ، ت ٣٨١ هـ ) ، **علل الشرائع** ، منشورات الفجر ، ط ١ ، ١٤٣٤ هـ / ٢٠١٣ م ، بيروت ، باب ١٨٢ ، ح ٩ ، ص ١٩٧ .
- (١٩) د. محمد حسين علي الصغير ، **موسوعة أهل البيت الحضارية / الإمام محمد الباقر مجدد الحضارة الإنسانية** ، العتبة العلوية المقدسة ، ط ١ ، مؤسسة البلاغ ، ١٤٢١ هـ / ٢٠١٢ م ، بيروت ، ص ١٨ - ١٩ .
- (٢٠) جعفر سبحاني ، **نظرية المعرفة / المدخل الى العلم والفلسفة والإلهيات** ، بقلم حسن العملي ، مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام ، ط ٣ ، ١٤٣٥ هـ ، قم المقدسة ، ص ٨٥ .
- (٢١) محمد باقر الصدر ، **فلسفتنا** ، ط ٢ ، دار التعارف ، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م ، بيروت ، ص ٣٢ .
- (٢٢) د. عبد علي كاظم الم عموري ، **تأريخ الافكار الاقتصادية** ، ج ١ ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهريين مطبعة الميناء ، ٢٠٠٦ م ، بغداد د ، ص ٢٣ - ٢٤ .
- (٢٣) امام عبد الفتاح ، **مدخل الى الفلسفة** ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ص ٢٥٦ .
- (٢٤) محمد باقر الصدر ، **فلسفتنا** ، مصدر سابق ، ص ١٦ - ١٧ .
- (٢٥) المفيد ، الإختصاص ، مصدر سابق ، ص ٤٣ .
- (٢٦) نهج البلاغة ، شرح : محمد عبده ، مصدر سابق ، ج ٤ ، ح ٣١٨ ، ص ٥٦٩ .
- (٢٧) جعفر حسن عتريسي ، **الرأسمالية تجتاح العالم** / قراءة في الاقتصاد السياسي العالمي ، ط ١ ، دار الهادي ، ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م ، بيروت ، ص ١٢ ، ١٥ .
- (٢٨) ناصح الدين أبو الفتح عبد الواحد بن محمد التميمي ( ت ٥٥٠ هـ ) ، **غرر الحكم ودرر الكلم** / المفهرس من كلام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ترتيب عبد الحسين ذهيني ، توزيع دار الهادي ، ط ١ ، دار الصفوة ، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م ، بيروت ، ح ١٥٩٥ ، ص ٣٦٩ .
- (٢٩) الكراچي ، مصدر سابق ، ح ٨ / ٤١ ، ص ٨٩ .

- (٣٠) المصدر السابق نفسه ، ح ٦٩ / ٣٦ و ح ٧٩ / ٤٦ ، ص ٩٧ ، ٩٩ .
- (٣١) علي بن محمد الليثي الواسطي ، عيون الحكم والمواعظ ، دار الحديث ، إيران ، ص ٢٣١ .
- (٣٢) نهج البلاغة ، شرح محمد عبده ، ج ٤ ، ح ١٤٧ ، ص ٥٣٣ .
- (٣٣) د. عبد المجيد مزيان ، **النظريات الاقتصادية عند آبن خلدون** وأسساها من الفكر الاسلامي والواقع المجتمعي سلسلة الدراسات الكبرى ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، ١٩٨١ م ، الجزائر ، ص ٢٠ .
- (٣٤) عبد الله الشيخ محمود الطاهر ، **مقدمة في اقتصاديات المالية العامة** ، ط ١ ، مطابع جامعة الملك سعود ، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م ، ص ٢٠٦ ، ص ٢٠٦ .
- (٣٥) د. عبد الرسول سلمان ، **معالم الفكر الاقتصادي** ، ط ٢ ، مطبعة شفيق ، ١٩٧٤ م ، بغداد ، ج ١ ، ص ٢٧٣ ، ٢٧٦ .
- (٣٦) جورج سول ، مصدر سابق ، ص ٧٧ .
- جعفر حسن عتريسي ، مصدر سابق ، ص ٢٦ - ٢٨ .
- (٣٧) محمد باقر الصدر ، **اقتصادنا** ، دار التعارف للمطبوعات ، كُتبت مقدمة الناشر في ١٤٣٠ هـ / ٢٠٠٩ م ، بيروت ، ص ٢٨٢ - ٢٨٣ .
- (٣٨) المصدر السابق ، ص ٢٨١ - ٢٨٢ .
- (٣٩) د. عبد الجبار محمود العبيدي ، **خرافة التنمية والتنمية البشرية المستدامة / دراسة في إشكالية الفكر الاقتصادي** ، ط ١ ، دار الحامد ، ١٤٣٣ هـ / ٢٠١٢ م ، عمان ، ص ٥٩ .
- (٤٠) تودج . بوشهولز ، مصدر سابق ، ص ٢٨ .
- \* الفيلسوف إيمانويل كانت من بروسيا ، وأحد ألمع فلاسفة (عصر التنوير) ، ومن كتبه : نقد العقل الخالص
- \*\* ليس التشكيك والريب في المعرفة اليقينية بجديد ، بل نسب الى الفيلسوف اليوناني السفسطائي بروتاغوراس (٤١٠ ق.م) ، الذي علّم في أثينا ثم فر منها ؛ لآتهامه بالتشكيك في إمكان المعرفة اليقينية ، صاحب العبارة المشهورة : الإنسان مقياس كل شيء ، و الحق نسبي يختلف باختلاف الأفراد .
- (٤١) أنظر المزيد : ماكس هوركهايمر و ثيودورف أدورنو ، **جدل التنوير / شذرات فلسفية** ، ترجمة د. جورج كتوره ، ط ١ ، دار الكتاب الجديد - الدار المتحدة للنشر ، ٢٠٠٦ م ، بيروت ، ص ٢٣ - ٣٠ .
- (٤٢) محمد باقر الصدر ، **فلسفتنا** ، مصدر سابق ، ١٢٧ - ١٢٨ .
- (٤٣) المصدر السابق ، ص ١٣٣ .
- (٤٤) الكراجكي ، مصدر سابق ، ح ٤ / ١٩٩ ص ١٤٨ .
- (٤٥) **نهج البلاغة** ، شرح : محمد عبده ، ج ٤ ، ح ٢٧٦ .
- (٤٦) مركز نون للتأليف والترجمة ، **معارف الاسلام** ، سلسلة المعارف الاسلامية ، نشر جمعية المعارف الاسلامية الثقافية ، ط ٢ ، ١٤٣٤ هـ / ٢٠١٣ م ، بيروت ، ص ١٤ .
- (٤٧) الكليني ، **أصول الكافي** ، مصدر سابق ، ج ٢ ، كتاب الكفر والإيمان ، باب الشك ، ح ٧ ، ص ٥٣٤ .
- (٤٨) الحر العاملي ، **الفصول المهمة في أصول الأئمة** ، تحقيق محمد القائيني ، مؤسسة معارف الإسلام ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ ، قم المقدسة ، ج ١ ، ص ٦٢٨ .
- (٤٩) أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري (ت ١٨٢ هـ) ، **كتاب الخراج** ، دار المعرفة للطباعة والنشر ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م ، بيروت ، ص ٥ .
- (٥٠) جعفر السبحاني ، **نظرية المعرفة** ، مصدر سابق ، ص ٢٢١ - ٢٢٢ .
- (٥١) **نظرية المعرفة** ، المصدر السابق نفسه ، ص ٢٢٤ - ٢٢٥ .
- (٥٢) نايجل رود جزر و ميل ثو ميثون ، **جنون الفلاسفة** ، ترجمة ميثم الضايغ ، ط ١ ، دار الحوراء ، ٢٠١٥ م ، اللاذقية ، سوريا ، ص ١١٥ .

- (٥٣) نيقولا ميكافلي ، الأمير / تراث الفكر السياسي قبل الامير وبعده ، تعريب : خيرى حماد ، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب ، ١٤٢٤ هـ / ٢٠١٣ م ، ص ٢٧ .
- (٥٤) أنظر : - د. حازم الببلاوي ، دور الدولة في الاقتصاد ، دار الشروق ، ١٩٩٩ م ، القاهرة ، ص ١٦ .  
- د. عبد الرسول سلمان ، معالم الفكر الاقتصادي ، ج ١ ، ، بغداد ، ص ٢١ .
- (٥٥) الصدر ، فلسفتنا ، مصدر سابق ، ص ١٠٣ .
- (٥٦) حنا أسعد فهمي ، مصدر سابق ، ص ٢١٥ - ٢١٦ .
- (٥٧) <http://ar.wikipedia.org> .
- (٥٨) د. طاهر الجنابي ، دراسات في المالية العامة ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، الجامعة المستنصرية كلية الادارة والاقتصاد ، ١٩٩٠ ، هامش ص ٢٢٥ .
- (٥٩) المصدر نفسه ، ص ١٦٣ .
- (٦٠) د. عبد الأمير كاظم زاهد ، قراءات في الفكر الاسلامي المعاصر ، دار الضياء للطباعة ، النجف الاشرف ١٤٢٩ هـ / ٢٠٠٨ م ، ص ١١٠ .
- (٦١) أنظر : د. عادل عبد المهدي ، الثوابت والمتغيرات في التاريخ الاقتصادي للبلاد الاسلامية ، مركز دراسات فلسفة الدين ، ط ٢ ، ١٤٣١ هـ / ٢٠١٠ م ، بغداد ، ص ١٢٠ .
- (٦٢) د. عبد الكريم سروش ، الدين العلماني ، ترجمة : أحمد القبانجي ، ص ٧٤ .
- (٦٣) جورج سول ، المذاهب الاقتصادية الكبرى ، ترجمة د. راشد البراوي ، مكتبة النهضة المصرية ، ط ٢ ، ١٩٥٧ م ، ص ١٨ .
- (٦٤) د. حازم الببلاوي ، دور الدولة في الاقتصاد ، مصدر سابق ، ص ٢١ ، ٢٢ .
- (٦٥) الطوسي ( ت ٤٦٠ هـ ) ، تفسير التبيان ، تحقيق : العاملي ، مطبعة النعمان ، النجف الأشرف ، ١٣٨٢ هـ / ١٩٦٣ م ، ج ٨ ، ص ١٧٥ .
- (٦٦) أنظر : سيد قطب ، في ظلال القرآن ، ط ٥ ، ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٧ م ، بدون المطبعة ومكانها ، المجلد السادس الجزء العشرون ، ص ٣٦ ، ٩٠ - ٩٦ .

## المصادر والمراجع

### - القرآن الكريم

- ورتيبت سائر المصادر والمراجع حسب الحروف الأبجدية لمؤلفيها ، وهي :
- أبو شادي د . محمد ابراهيم ، النظم الاقتصادية ، دار النهضة العربية ، ٢٠١٠ م ، بيروت .
- الأصفي محمد مهدي ، الهوى في حديث أهل البيت عليهم السلام ، ط ١ ، دار الثقليين ، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ م ، بيروت .
- أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري ( ت ١٨٢ هـ ) ، كتاب الخراج ، دار المعرفة للطباعة والنشر ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ ، بيروت .
- الأربلي علي بن الحسين بن أبي الفتح ( ت ٦٩٣ هـ ) ، كشف الغمة في معرفة الأئمة ، مطبعة النجف ، ١٣٥٨ هـ ، النجف الأشرف .
- الأمدي أبو الفتح عبد الواحد بن محمد التميمي ( ت ٥٥٠ هـ ) ، غرر الحكم ودرر الكلم / المفهرس من كلام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ترتيب عدب الحسين ذهيني ، توزيع دار الهادي ، ط ١ ، دار الصفوة ، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م ، بيروت .
- الببلاوي د . حازم ، أصول الاقتصاد السياسي ، منشأة المعارف ، ١٩٩٦ م ، الاسكندرية .



بدوي د. منير محمود " مفهوم الصراع / دراسة في الاصول النظرية للأسباب والانواع " مجلة دراسات مستقبلية ، العدد الثالث ، ١٩٧٧ م ، مركز دراسات المستقبل ، جامعة أسيوط مصر.

الجبوري د. عبد القادر يوسف ، التاريخ الاقتصادي ، مطبعة جامعة الموصل ، ١٩٨٥ ، الموصل .  
جالبريت جون كينيث ، تاريخ الفكر الاقتصادي / الماضي صورة الحاضر ، سلسلة عالم المعرفة تسلسل ٢٦١ ، ترجمة أحمد بلبع ، ٢٠٠٠ م ، الكويت .

الجنابي د. طاهر ، دراسات في المالية العامة ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، الجامعة المستنصرية كلية الادارة والاقتصاد ، ١٩٩٠ م ، بغداد .  
الحر العاملي ، الفصول المهمة في أصول الأئمة ، تحقيق محمد القائني ، مؤسسة معارف الإسلام ط ١ ، ١٤١٨ هـ ، قم المقدسة .

دروا روجيه بول ، فقه الفلسفة ، ترجمة : فاروق الحميد ، دار الفرقد ، ٢٠١٤ م ، دمشق .  
دنورانت ول ، قصة الفلسفة / من أفلاطون إلى جون ديوي ، حياة أعظم رجال الفلسفة في العالم ترجمة د. فتح الله مشعشع ، منشورات مكتبة المعارف ، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٤ م ، بيروت .  
رودجرز نايجل واثومبثون ميل ، جنون الفلاسفة ، ترجمة متيم الضايغ ، ط ١ ، دار الحوراء ٢٠١٥ م اللاذقية ، سوريا .

زاهد د. عبد الأمير كاظم ، قراءات في الفكر الاسلامي المعاصر ، دار الضياء للطباعة ، النجف الاشرف ، ١٤٢٩ هـ / ٢٠٠٨ م .

السبحاني جعفر ، نظرية المعرفة / المدخل الى العلم والفلسفة والإلهيات ، بقلم حسن العاملي مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام ، ط ٣ ، ١٤٣٥ هـ ، قم المقدسة .  
سول جورج ، المذاهب الاقتصادية الكبرى ، ترجمة د. راشد البراوي ، مكتبة النهضة المصرية ط ٢ ، ١٩٥٧ م ، القاهرة .

سروش د. عبد الكريم ، الدين العلماني ، ترجمة : أحمد القبانجي .  
سلمان د. عبد الرسول ، معالم الفكر الاقتصادي ، ط ٢ ، مطبعة شفيق ، ١٩٧٤ م ، بغداد .  
سيد قطب ، في ظلال القرآن ، ط ٥ ، ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٧ م ، بدون المطبعة ومكانها .  
الصدر محمد باقر ، اقتصادنا ، دار التعارف للمطبوعات ، كُتبت مقدمة الناشر في ١٤٣٠ هـ / ٢٠٠٩ م ، بيروت .

الصدوق محمد بن علي بن الحسين بن بابويه ( ت ٣٨١ هـ ) ، علل الشرائع ، منشورات الفجر ، ط ١ ١٤٣٤ هـ / ٢٠١٣ م ، بيروت .

الصغير د. محمد حسين علي ، موسوعة أهل البيت الحضارية / الإمام محمد الباقر مجدد الحضارة الإنسانية ، العتبة العلوية المقدسة ، ط ١ ، مؤسسة البلاغ ، ١٤٢١ هـ / ٢٠١٢ م ، بيروت .  
الصدر محمد باقر ، فلسفتنا ، ط ٢ ، دار التعارف ، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م ، بيروت .  
الطاهر عبد الله الشيخ محمود ، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة ، ط ١ ، مطابع جامعة الملك سعود ، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م ، السعودية .

الطوسي محمد بن الحسن ( ت ٤٦٠ هـ ) ، تفسير التبيان ، تحقيق : العاملی ، مطبعة النعمان ،  
النجف الأشرف ، ١٣٨٢ هـ / ١٩٦٣ م .

عبد المهدي د. عادل ، الثوابت والمتغيرات في التاريخ الاقتصادي للبلاد الإسلامية ، مركز  
دراسات فلسفة الدين ، ط ٢ ، ١٤٣١ هـ / ٢٠١٠ م ، بغداد .

عبد الفتاح امام ، مدخل الى الفلسفة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، بدون تاريخ .

عتريسي جعفر حسن ، الرأسمالية تجتاح العالم / قراءة في الاقتصاد السياسي العالمي ، ط ١ ، دار  
الهادي ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م ، بيروت .

العبيدي د . عبد الجبار محمود ، خرافة التنمية والتنمية البشرية المستدامة / دراسة في إشكالية  
الفكر الاقتصادي ، ط ١ ، دار الحامد ، ١٤٣٣ هـ / ٢٠١٢ م ، عمان .

فهيمي حنا أسعد ، تاريخ الفلسفة / من أقدم عصورها إلى الآن ، تحقيق عقبة زيدان ، دار غرب - دار  
نور ، ٢٠٠٩ م ، دمشق .

الكليني محمد بن يعقوب (ت ٣٢٩ هـ) ، أصول الكافي ، موسوعة الكتب الأربعة ، منشورات  
مؤسسة الأعلمی ، ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م ، بيروت .

مزيان د. عبد المجيد ، النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون وأسسها من الفكر الإسلامي والواقع  
المجتمعي سلسلة الدراسات الكبرى ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، ١٩٨١ م ، الجزائر .

المعموري د . عبد علي كاظم ، تأريخ الأفكار الاقتصادية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهريين  
مطبعة الميناء ، ٢٠٠٦ م ، بغداد .

ميكافلي نيقولا ، الأمير / تراث الفكر السياسي قبل الأمير وبعده ، تعريب : خيرى حماد ، مؤسسة  
مصر مرتضى للكتاب ، ١٤٢٤ هـ / ٢٠١٣ م ، مصر .

نايجل رود جزر و ميل ثومبثون ، جنون الفلاسفة ، ترجمة ميثم الضايغ ، ط ١ ، دار الحوار  
٢٠١٥ م اللاذقية ، سوريا .

هوركهايمر ماكس و أدورنو ثيودورف ، جدل التنوير / شذرات فلسفية ، ترجمة د. جورج كتوره  
ط ١ ، دار الكتاب الجديد - الدار المتحدة للنشر ، ٢٠٠٦ م ، بيروت .

الواسطي علي بن محمد الليثي ، عيون الحكم والمواعظ ، دار الحديث ، إيران .  
وكذلك المصادر والمراجع الآتية :

نهج البلاغة ، شرح : محمد عبده ، تحقيق فائق اللبون ، ط ١ ، مؤسسة التاريخ العربي ، دار احياء  
التراث العربي ، ب ت ، بيروت .

- مركز نون للتأليف والترجمة ، معارف الإسلام ، سلسلة المعارف الإسلامية ، نشر جمعية المعارف  
الإسلامية الثقافية ، ط ٢ ، ١٤٣٤ هـ / ٢٠١٣ م ، بيروت .

- موقع على شبكة الانترنت <http://ar.wikipedia.org..>

## السيرة الذاتية للأستاذ هاشم زوين



<p>الإسم هاشم عبد مناف حسين ياسين زوين باحث في الاقتصاد الإسلامي</p>	
<p>اللقب العلمي والشهادات</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• ماجستير في علم الاقتصاد</li> <li>• بكالوريوس علوم اقتصادية / الجامعة المستنصرية ، ١٩٩٢ م</li> <li>• بكالوريوس لغة عربية / جامعة الكوفة ، ١٩٩٩ م .</li> <li>• حالياً طالب دكتوراه /قسم الاقتصاد الجامعة المستنصرية</li> </ul>	
<p>المصاحبة بين الأصوليين والإقتصاديين</p>	<p>البحوث العلمية لسنة ٢٠١٥ - ٢٠١٦</p>
<p>المؤلفات</p> <p>١ . النظرية الاسلامية المصرفية ، والكتاب يقع في حوالي مئتي وخمسين صفحة من القطع الكبير .</p> <p>٢ . الربا / دراسة اسلامية اقتصادية ، والكتاب يقع في حوالي مئة وثلاثين صفحة من القطع الكبير .</p> <p>٣ . الوجيز في المالية العامة ،مع إشارة خاصة في النظام المالي في الاسلام</p> <p>البحوث :</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• الشهادات العامة الاسلامية بيان لماهيتها وانواعها وتمايزها عن الاوراق المالية الربوية ، ٢٠٠٨ م .</li> <li>• المصرف المركزي الاسلامي وامكانية اقامته ، بحث مشترك مع د. رضا صاحب أبو محمد ، نيسان ، ٢٠٠٨ م .</li> <li>• روية الفوائد المصرفية عند الامام الصدر وتهافت الاراء الشاذة لبعض المتأخرين في اباحتها ، ٢٠٠٨ م .</li> <li>• النجف الاشرف والكوفة المعظمة أصالة الفكر الاسلامي والعمق الحضاري . ٢٠١٠ م .</li> <li>• السياسة المالية عند أمير المؤمنين الإمام علي بن أبي طالب ' و عدد من البحوث في الفكر الاسلامي ، والاقتصاد الاسلامي ، والمالية العامة ، والادب ، وغيرها .</li> </ul>	

فكر مالي مقارن	التخصص الدقيق
Hashem ٠٠٥٥@ yahoo.com Hashem zwean @ gmail.com باحث في الاقتصاد الإسلامي	البريد الإلكتروني
<p>درّس في قسم القانون المواد الآتية :</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• مبادئ علم الاقتصاد لطلبة القانون</li> <li>• علم المالية العامة والتشريع الضريبي</li> </ul> <p>درّس في قسم العلوم السياسية المواد الآتية :</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• مبادئ علم الاقتصاد لطلبة العلوم السياسية</li> <li>• العلاقات الاقتصادية الدولية</li> </ul> <p>درّس في قسم العاوم المالية والمصرفية المواد الآتية :</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• النظرية الاقتصادية الجزئية</li> <li>• اللغة العربية لغير أقسام الاختصاص</li> <li>• التمويل الدولي</li> </ul> <p>درّس في خارج الجامعة المواد الآتية :</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• الفكر الإسلامي</li> <li>• التاريخ الإسلامي</li> <li>• اللغة العربية</li> <li>• الفقه</li> <li>• حالياً مدرس مادة الإقتصاد الإسلامي بكلية الفقه .</li> </ul>	الخبرات التدريسية